

نداء حقوقي بمناسبة اليوم العالمي للسلام 2022

لنعمل جميعا ضد الحروب وكل اشكال العنف في سوريا وعليها

وتشجيع قيم السلام والتسامح

إننا في الفيدرالية السورية لحقوق الانسان، والهيئات والمنظمات الحقوقية الموقعة ادناه، نحيا مع مناصري السلم والحرية اليوم العالمي للسلام ، يوم الحادي والعشرين من أيلول من كل عام، حيث اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بتسميته يوما للسلام العالمي، وتم اعتباره يوما لتعزيز مفهوم السلام ضمن الدولة الواحدة وبين الدول، واحتفل بأول يوم للسلام العالمي في 21 أيلول عام 1982. وفي عام 2001 تم التصويت على جعله يوما لوقف العنف وإطلاق النار. وتم تخصيص هذا التاريخ لتعزيز المثل العليا للسلام في الأمم والشعوب وفيما بينها، ودعوة جميع الدول للالتزام بوقف الأعمال العدائية خلال هذا اليوم، وإلى نشر وعي وثقافة السلام.

ومنذ عام 2007 كل عام يتخذ شعار معين يرتبط بمفهوم السلام وأهدافه، ويتم التركيز على نشره بين الجمهور. كان أول الشعارات «إن السلام هو أسمى دعوة للأمم المتحدة» تلتها شعارات ركزت على حقوق الانسان والديمقراطية ونزع السلاح وحقوق التعبير عن الرأي، وكان آخرها " التعاضى بشكل أفضل من أجل عالم منصف ومستدام " في عام 2021، والتعاضى من جائحة كوفيد -19، والتفكير بشكل إبداعي وجماعي بشأن كيفية مساعدة الجميع على التعاضى بشكل أفضل، وكيفية تحويل عالمنا إلى عالم أكثر مساواة وعدلا وإنصافا واستدامة وصحة , اما هذا العام 2022 فكان الشعار هو " إنهاء العنصرية، وبناء السلام " , ليدكرنا بالطرق العديدة التي تسهم بها العنصرية قلوب الناس وعقولهم وتقوض دعائم السلام الذي نسعى إليه جميعا، فالعنصرية تسلب الناس حقوقهم وكرامتهم. وتؤجج ضروب اللامساواة وانعدام الثقة. وتبعد الناس بعضهم عن بعض، في وقت ينبغي لنا أن نجتمع فيه، كعائلة بشرية واحدة، لإصلاح عالمنا المتصدع.

يعد السلام من أكثر الأمور التي تسعى الشعوب جميع الأمم والشعوب إلى تحقيقها والوصول إليها، بعد ويلات الحروب التي عانت منها على مر العصور والتي ذهبت الملايين من أرواح البشر ضحايا لها، وان مفهوم السلام أصبح الآن، يعني نبذ الصراعات والنزاعات والاضطرابات العنيفة والحروب بين الأمم والشعوب، وحل جميع المشاكل والنزاعات بعيدا عن العنف وبالمطرق السلمية كالمناقشات والمحاورات.

وبهذه المناسبة لا بد من الإشارة، وبشكل خاص، ما تعانيه الشعوب في منطقة المشرق الأوسط، حيث تعيش ضحية التدخلات والاحتلالات الخارجية
يمارس من تدمير وقتل وتشريد، تحت شعارات مختلفة ،
وضحية الأنظمة التسلطية
التي احتكرت مصادر القوة والثروة و التي تمارس كل أشكال القمع والاضطهاد وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية
تحت شعارات السيادة الوطنية و "الاستقرار" والحماية من المخطوط الخارجية وشبح الحركات الراديكالية ،
وضحية بعض الحركات العنيفة
التي تمارس الإرهاب والقتل العبيث بحق شعوبها تحت شعارات أيديولوجية طائفية تكفيرية، حتى أصبحنا نعيش في مناخ هو ضرب
من
التواطؤ الصريح والضمني بين هذه القوى الثلاثة

،
من أجل إعادة إنتاجها على الدوام ، لتدفع شعوب هذه المنطقة وأوطانها ثمن هذه الحلقة العبيثية ()
الاحتلال الخارجي واستبداد الأنظمة وحركات العنف والإرهاب
(، مما اشاع شعور الإحباط واليأس وفقدان الأمل لدى هذه الشعوب، وشكل مناخا خصبا لنمو ثقافة الكراهية والعنف والعنصرية
والاحتقان المدفوع إلى تخوم التفجر ، وفقدان الأمل بالمستقبل..... لتنجبل بذلك ، وتتوضح المعيقات البنيوية لدى مجتمعاتنا لثقافة
السلام والتسامح والحوار والحق بالاختلاف والتنوع بالمعنى الواسع للكلمة ، مع هذا المناخ
،
ما جعل التحديات الحاضرة والمستقبلية أمام مجتمعاتنا أكثر مأزقيه وإشكالية ومحفوفة بالمخاطر .

ان ما حدث في منطقة المشرق الأوسط، خلال أكثر من عشر سنوات ماضية، شكل تحديا صارخا وقويا لكل دعوات السلم والتنمية
ومحاربة الفقر والبطالة والفساد والاستقرار في منطقتنا. فالانتهاكات الأمريكية والإسرائيلية والتركية المختلفة، والواسعة النطاق،
في سورية والعراق وفلسطين والجولان السوري والتي تضرب بعرض الحائط القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، تخلف
أثار خطيرة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، متجاوزة وبشكل فاضح لكافة الأعراف الدولية والإنسانية ، وهذا ما يدفعنا إلى
التوجه إلى الأمم المتحدة ومختلف الهيئات الدولية والحقوقية، والمطلب منها، كي تتحمل مسؤولياتها وزيادة دورها المستقل
والعادل، وذلك عبر التدخل والضغط على الحكومة التركية وعلى دولة إسرائيل من أجل إعادة الحق إلى أصحابه في فلسطين و لبنان
وعشرين وريفها ورأس العين والجولان، على أن يتواءم ذلك الدور والتوجه مع الضغط على حكومات المنطقة من أجل إلزامها و
الالتزامها بالمواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان،
لكننا نؤكد على أن هذه العملية مركبة ومعقدة جدا، لكن جسرها الأساسي يكمن في كيفية تفعيل المجتمعات المدنية في مختلف دول
المنطقة، على
أساس ثقافة السلام والديمقراطية والمشاركة، ومساعدتها في تفعيل دورها في عملية بناء السلام.

إننا في المفيد المية السورية لحقوق الانسان، والهيئات والمنظمات الحقوقية الموقعة ادناه، ومن منظورها الحقوقي ترى "أن السلم
هو حق انساني هام جدا، وهو الضمانة الأساسية التي بدونها لا يمكن ممارسة بقية الحقوق" بالرغم من أن معاني السلام توسعت
وتغيرت، وأصبحت تشمل أكثر من مجرد غياب الحرب، لتشير إلى جميع الممارسات وأنماط السلوك في مراحل ما بعد النزاعات
والحروب. وعمليا يتم التأسيس لهذه المعاني في مرحلة ما قبل السلام وأثناء النزاعات، وتعتمد على مجموعة من القيم في جوهرها
تكمين ثقافة التسامح. وأصبحت بعض معاني بناء السلام تؤكد على مقاربات في إعادة بناء البنى التحتية الاجتماعية التي مزقتها
النزاعات في مراحل ما بعد النزاعات، ومعاني أخرى تؤكد على الأنماط العدائنية، والمصلحة ومعالجة الجروح النفسية،
إننا في المفيد المية السورية لحقوق الانسان، والهيئات والمنظمات الحقوقية الموقعة ادناه، ندعو الى
أن تنصب جميع الجهود على النقاط التالية:

1) المتعبئة المشاملة ضد الحروب وكل أشكال العنف.

2) الاعتراف بحقوق الإنسان واحترامها، وتشجيع قيم التسامح والتفاهم، وتمكين المرأة من المساهمة في دورها في عملية بناء السلام وتعزيزه وديمومته.

3) ممارسة كافة المضغوط الجديدة والمفعالة على الحكومة التركية، من أجل إيقاف عدوانها المتواصل على الشمال والشرق السوري، والانسحاب الفوري وغير المشروط من جميع الأراضي السورية، والتي تدخلت بها واحتلتها.

4) الدور العملي للمنظمات غير الحكومية، في مواجهة الآثار المادية والنفسية للعنف المباشر وغير المباشر، والبحث عن حلول لقضايا متجذرة في بناء السلام، بما في ذلك التوازن البيئي، إخراج الأطفال الجنود من الجيوش وإعادة دمجهم في المجتمع، والحد من النزعة العسكرية ونزع الأسلحة، والتنمية الاقتصادية والبيئية والسياسية المستدامة، والمشاركة في إدارة الموارد، وتبني الوسائل غير العنيفة في إدارة وتحويل وفض النزاعات.

5) بناء ثقافة السلام المعتمدة على التشارك والحوار بين مختلف العناصر والتي تنتمي إلى ثقافات مختلفة، وتأتي بديلا لثقافة العنف لدى جميع الأطراف.

6) التعاون الحكومي وغير الحكومي، من أجل إعادة البسمة والأمل لضحايا الحروب الذين يحملون عاهات مادية ومعنوية معهم، وكذلك لإعادة الطمأنينة والفرح الى الذين فقدوا ذويهم في الحروب.

7) تضامن الجهود من أجل نزع الألغام في مختلف المناطق السورية، والتي تخلف العديد من الضحايا وخاصة من الأطفال ما بين قتلى ومعتوبين.

8) ينبغي أن تعزز التشريعات التي تحد من حمل السلاح في سورية.

9) إلغاء جميع التحفظات على الاتفاقيات الدولية وتفعيل استخدام الإجراءات الدولية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وإضفاء وضعية قانونية على منظمات حقوق الإنسان مما يسمح بمشاركة فعالة وواسعة للمجتمع المدني وهيئاته.

10) ينبغي على الحكومة السورية إعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار 1325 بمساعدة المؤسسات المحلية والدولية والمباشرين، تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للنساء في مخيمات اللاجئين والمهجرات، وتعالج الآثار المدمرة لانفصال واقتراع الأسرة، والمحوجز التي تعيق الحركة والتنقل، والاثار على صحة المرأة النفسية والجسدية، والموضع الاقتصادي، وفرص الحصول على التعليم.

11) العمل الشعبي والحقوقي من كافة المكونات الاصلية من أهالي مدن وقرى الشمال السوري، من اجل مواجهة وإيقاف المخاطر المتزايدة جراء ممارسات قوات الاحتلال العنصرية التي اعتمدت التهجير القسري والعنف والتطهير العرقي، والموقوف بشكل حازم في وجه جميع الممارسات التي تعتمد على تغيير البنى الديمغرافية تحقيقا لأهداف ومصالح عرقية وعنصرية وتفتيته تضرب كل أسس السلم الأهلي والتعايش المشترك.

دمشق في 21 92022

المنظمات والهيئات المعنية في الدفاع عن حقوق الانسان في سورية، الموقعة:

1. المفوضية السامية لحقوق الانسان (وتضم 92 منظمة ومركز وهيئة بداخل سورية)
2. منظمة حقوق الانسان في سورية - ماف
3. المنظمة الوطنية لحقوق الانسان في سورية
4. منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية - روانكة
5. المنظمة الكردية لحقوق الانسان في سورية (DAD).
6. لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية (ل.د.ح).
7. المنظمة العربية لحقوق الانسان في سورية
8. اللجنة الكردية لحقوق الانسان في سوريا (الراصد).
9. مركز عدل لحقوق الانسان
10. المؤسسة الوطنية لدعم المحاكمات العادلة في سورية
11. المركز السوري للدفاع عن حقوق الانسان
12. المركز السوري لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب
13. مركز أحمد بونجق لدعم الحريات وحقوق الانسان
14. المركز السوري للديمقراطية وحقوق التنمية
15. منظمة كسكائي للحماية البيئية
16. اللجنة الوطنية لدعم المدافعين عن حقوق الانسان في سورية
17. رابطة المرأة السورية للدراسات والتدريب على حقوق الانسان
18. التجمع النسوي للسلام والديمقراطية في سورية
19. جمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية في سورية
20. جمعية الأرض الخضراء للحقوق البيئية
21. المركز السوري لرهابة الحقوق النقابية والعمالية

22. المؤسسة السورية لرعاية حقوق المارامل والأيتام
23. التجمع الوطني لحقوق المرأة والمطفل.
24. التنسيقية الوطنية للدفاع عن المفقودين في سورية
25. مركز شهباء للإعلام الرقمي
26. مؤسسة سوريون ضد التمييز الديني
27. المنظمة الشعبية لمساندة الأعمار في سورية
28. سوريون من أجل الديمقراطية
29. رابطة حرية المرأة في سورية
30. مركز بالميرا لحماية الحريات والديمقراطية في سورية
31. اللجنة السورية للعدالة الانتقالية وإنصاف الضحايا
32. المعهد الديمقراطي للتوعية بحقوق المرأة في سورية
33. المؤسسة النسائية السورية للعدالة الانتقالية
34. مؤسسة الشام لدعم قضايا الأعمار
35. مركز الأبحاث وحماية حقوق المرأة في سوريا
36. رابطة الحقوقيين السوريين من أجل العدالة الانتقالية وسيادة القانون
37. مركز الجمهوريّة للدراسات وحقوق الإنسان
38. رابطة الشام للصحفيين الأحرار
39. المعهد السوري للتنمية والديمقراطية
40. الرابطة السورية للحرية والإنصاف
41. المركز السوري للتربية على حقوق الإنسان
42. مركز ايبل لدراسات العدالة الانتقالية والديمقراطية في سورية
43. المركز السوري للدفاع عن حقوق الإنسان
44. المؤسسة السورية لحماية حق الحياة
45. الرابطة الوطنية للتضامن مع السجناء السياسيين في سورية.
46. المؤسسة النسوية لرعاية ودعم المجتمع المدني في سورية
47. المركز الوطني لدعم التنمية ومؤسسات المجتمع المدني السورية
48. سوريون يدا بيد
49. جمعية دارينا للطفولة والشباب
50. المركز السوري لحقوق المسكن
51. المركز السوري لأبحاث ودراسات قضايا الهجرة واللجوء (Sersia)
52. جمعية الإعلاميات السوريات
53. مؤسسة زنوبيا للتنمية
54. مؤسسة الصحافة الإلكترونية في سورية
55. شبكة أضافيا للعدالة
56. الجمعية الديمقراطية لحقوق النساء في سورية
57. المؤسسة السورية للاستشارات والتدريب على حقوق الإنسان
58. جمعية ايبل للإعلاميين السوريين الأحرار
59. جمعية التضامن لدعم السلام والتسامح في سورية
60. المنتدى السوري للحقيقة والإنصاف
61. المركز السوري للعدالة الانتقالية وتمكين الديمقراطية
62. المركز الوطني لدراسات التسامح ومناهضة العنف في سورية
63. المركز الكردي السوري للتوثيق
64. المركز السوري للديمقراطية وحقوق الإنسان
65. منظمة صحفيون بلا صحف
66. اللجنة السورية للحقوق البيئية
67. المركز السوري لاستقلال القضاء

68. المؤسسة السورية لتنمية المشاركة المجتمعية
69. الرابطة السورية للدفاع عن حقوق العمال
70. المركز السوري للعدالة الانتقالية (مسعى)
71. المركز السوري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
72. مركز أوغاريت للتدريب وحقوق الإنسان
73. اللجنة العربية للدفاع عن حرية الرأي والتعبير
74. المركز السوري لمراقبة الانتخابات
75. منظمة تمكين المرأة في سورية
76. المؤسسة السورية لتمكين المرأة (SWEF)
77. الجمعية الوطنية لتأهيل المرأة السورية.
78. المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والسياسية وحقوق الانسان.
79. المركز السوري للسلام وحقوق الانسان.
80. المنظمة السورية للتنمية السياسية والمجتمعية.
81. المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والمدنية
82. الجمعية السورية لتنمية المجتمع المدني.
83. مركز عدالة لتنمية المجتمع المدني في سورية.
84. المنظمة السورية للتنمية الشبابية والتمكين المجتمعي
85. اللجنة السورية لمراقبة حقوق الانسان.
86. المنظمة الشبابية للمواطنة والسلام في سوريا.
87. مركز بالميرا لمناهضة التمييز بحق الاقليات في سورية
88. الشبكة الوطنية السورية للسلام الأهلي والأمان المجتمعي
89. شبكة الدفاع عن المرأة في سورية (تضم 57 هيئة نسوية سورية و 60 شخصية نسائية مستقلة سورية)
90. التحالف السوري لمناهضة عقوبة الإعدام (SCODP)
91. المنبر السوري للمنظمات غير الحكومية (SPNGO)
92. التحالف النسوي السوري لتفيل قرار مجلس الامن رقم 1325 في سورية (تقوده 29 امرأة، ويضم 87 هيئة حقوقية ومدافعة عن حقوق المرأة).

الهيئة الادارية للفيدرية السورية لحقوق الانسان